وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٧/٥/١١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٥/٣ ؛

قـــــــرر :

مـادة ١ - اعـتـمـاد الحســـاب الخـتـــامى للغـــرفـة التـجـــارية لمحـــافظة دمـيـــاط والسوق التـابع لها عن العام المـالى ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسـوق معًا مـبلغ ٩١٨١١٨٢,١٠ ج (فقط تسـعة مـلايين ومـائة وواحد وثمـانون ألفًا ومـائة واثنان وثمـانون جنيهًا وعـشرة قـروش لا غيـر) وبلغت جملة المصروفات للغـرفـة والسوق معًا مبلغ ٨٨٨٠٩٢٦,٧٣ ج (فقط ثمانية ملايين وثمانمائة وثمانون ألفًا وتسعمائة وستة وعشرون جنيهًا وثلاثة وسبعون قرشًا لا غـير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيـرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٠٠٢٥٥,٣٧ ج (فقط ثلاثمائة ألف ومـائتـان وخـمسـة وخـمسـون جنيـهـًا وسبعـة وثـلاثون قـرشًا لا غـيـر) أضيفت إلى الاحتيـاطى العـــام الذى بلغ فى ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ٤٦٥٨٧٠٢٢,٣٠ ج (فقط سـتـة وأربعـون مليـونًا وخـمسـمـائة وسبعـة وثمـــانون ألفـًا واثنان وعـشرون جنيـهًا وثلاثون قرشًا لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٥/٣

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد